العرب
الثلاثاء 2021/10/12
السنة 44 العدد 12207

جائزة نوبل للاقتصاد تكافئ أساليب مبتكرة لتطوير سوق العمل

إسهامات لتحسين الربط العلمي مع التحليل القائم على أدلة واقعية

كللت جائزة نوبل للاقتصاد في موسم هذا العام أعمال ثلاثة أكاديميين وهم كندي وأميركي وهولندي يعملون جميعهم في الولايات المتحدة، لدورهم الكبير في ابتكار أساليب جديدة لتحسين وتطوير سوق العمل من خلال حل المشكلات المنهجية المرتبطة في العلاقة بين مستوى الأجور والتوظيف.

ستوكهولم – توج موسم جوائز نوبل 2021 والذي اختتم الاثنين بالعاصمة السويدية ستوكهولم ثلاثة خبراء هم الكندي ديفيد كارد والأميركي جوشوا أنغريست والأميركي – الهولندي غيدو إمبنس، لدورهم في شرح التأثيرات التي تطرأ على سوق العمل ضمن منهجية علمية مرتبطة بالتجارب والمؤشرات الاقتصادية.

وأوضحت لجنة جائزة بنك السويد للعلوم الاقتصادية في ذكرى ألفريد نوبل التي تمنح الجائزة، أن الجائزة تكافئ الخبراء الثلاثة على "إسهامهم المنهجي في تحليل العلاقات السببية" وتقديمهم "أفكارا مبتكرة حول سوق العمل".

وشكلت أعمال هؤلاء الأكاديميين "تجارب طبيعية" لإظهار التأثيرات الاقتصادية واقعيا في مجالات امتدت من زيادة الحد الأدنى للأجور في قطاع الوجبات السريعة بالولايات المتحدة وحتى الهجرة من كوبا في عهد كاسترو والتي ركزت اللجنة عليها لاختيارها للفوز بالجائزة.

وعلى عكس الطب أو العلوم الأخرى، لا يستطيع الاقتصاديون إجراء تجارب إكلينيكية بشكل صارم. وبدلا من ذلك تستخدم التجارب الطبيعية مواقف من الحياة الواقعية لبحث تأثيراتها على العالم، وهو نهج امتد للعلوم الاجتماعية الأخرى.

وأشارت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم إلى أن الفائزين أظهروا أنه من الممكن الإجابة على تساؤلات مثل كيف تؤثر الهجرة على الأجور ومستويات التوظيف باستخدام مثل هذه التجارب الطبيعية.

وقال بيتر فريدركسون رئيس لجنة جائزة العلوم الاقتصادية "قادت دراساتهم إلى تحسين قدرتنا بشكل كبير على الإجابة على الأسئلة السببية الرئيسية وكان لذلك فائدة كبيرة بالنسبة إلى المجتمع".

وهذه هي آخر جوائز نوبل هذا العام ويتقاسم الفائزون بها مبلغا قدره عشرة ملايين كرونة سويدية (1.14 مليون دولار).

وأوضحت الأكاديمية أن كارد الكندي المولد (65 عاما) والذي يعمل في جامعة كاليفورنيا في بركلي حصل على نصف الجائزة "عن إسهاماته التجريبية في اقتصاد العمل".

> **كارد وأنغريست وإمبنس أظهروا عبر تجارب طبيعية تأثيرات زيادة الحد الأدنى للأجور والهجرة على سوق العمل**

وأشارت إلى أن أنغريست (61 عاما)، الذي يعمل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وإمبنز (58 هاما)، والذي يعمل في جامعة ستانفورد تقاسما نصف الجائزة الآخر "عن إسهاماتهما المنهجية في تحليل العلاقات السببية".

وإحدى التجارب التي أجراها كارد حول تأثر قطاع الوجبات السريعة بزيادة الحد الأدنى للأجور في ولاية نيوجيرزي الأميركية في أوائل تسعينات القرن الماضي حيث قلبت الحكمة التقليدية في الاقتصاد بأن مثل هذه الزيادات يجب أن تؤدي دائما إلى خسارة وظائف.

واستُخدمت دراسته بالتعاون مع الخبير الاقتصادي البارز آلان كروجر الذي توفي في العام 2019، دليلا تجريبيا للضغط من أجل سن تشريع، بما في ذلك من جانب إدارة الرئيس جو بايدن، لجعل الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة 15 دولارا في الساعة.

وتناولت دراسة أخرى تأثير خطوة فيدل كاسترو في العام 1980 بالسماح لجميع الكوبيين الراغبين في مغادرة البلاد بذلك.

وعلى الرغم من الهجرة المرتفعة إلى ميامي لم يجد كارد أي عواقب سلبية على الأجور أو العمالة في ما يخص سكان ميامي ذوي المستويات التعليمية المنخفضة.

وقال كارد، الذي تصور في البداية أن أصدقاءه يمازحونه عندما تلقى الاتصال الهاتفي عن الجائزة من السويد، لموقع بيركلي الإلكتروني إن "الأمر يتعلق بمحاولة الحصول على المزيد من الربط العلمي والتحليل القائم على أدلة في الاقتصاد".

وأضاف إن "معظم الاقتصاديين القدامى نظريون للغاية، لكن في هذه الأيام جزء كبير من علم الاقتصاد هو في الحقيقة عملي تماما".

حلول للتوظيف على أسس علمية

أما أنغريست وإمبنز فقد قاما بحل المشكلات المنهجية، وأوضحا كيف يمكن استخلاص استنتاجات دقيقة حول السبب والنتيجة من خلال مواقف تحدث في الحياة الواقعية تشبه التجارب التي يتم إضفاء عشوائية لها.

وأظهرت النتائج أمورا من بينها أن زيادة الحد الأدنى للأجور لا تؤدي بالضرورة إلى عدد أقل من الوظائف.

وكان الأميركيان بول ميلغروم وروبرت ويلسون قد فازا بجائزة نوبل للاقتصاد العام الماضي عن عملهما في تطوير نظرية المزادات التجارية وابتكار أشكال جديدة لتنظيمها.

وتم تكريم هذا الثنائي للتحسينات التي أجرياها لنظرية المزاد وابتكارهما أشكالا جديدة للمزادات لمصلحة البائعين والمشترين ودافعي الضرائب في العالم.

وفي 2019 منحت الجائزة لثلاثة باحثين متخصصين في مكافحة الفقر، هم الأميركي ابهجيت بانيرجي المولود في الهند والفرنسية – الأميركية استر دوفلو وهي ثاني امرأة تنال جائزة نوبل للاقتصاد وأصغرهن سنا، والأميركي مايكل كريمر عن أعمالهم حول الفقر.

وقالت هيئة التحكيم حينها إن الخبراء الثلاثة كوفئوا على "إدخالهم مقاربة جديدة للحصول على أجوبة موثوقة حول أفضل وسيلة للحد من الفقر في العالم".

ميتسوبيشي تتفاوض مع السودان للاستثمار في الطاقة النظيفة

الخرطوم – دخلت مجموعة ميتسوبيشي اليابانية في مفاوضات مع الحكومة السودانية من أجل استكشاف الفرص الممكنة للاستثمار في قطاع الطاقة وخاصة تلك المتعلقة بإنتاج الكهرباء من المصادر المستدامة.

وتأتي الخطوة بعدما أتاح الدعم، الذي قدمه المانحون الدوليون إلى الخرطوم طيلة الأشهر الماضية، لشركات الطاقة العالمية سبل استكشاف الفرص الاستثمارية في قطاع النفط والغاز والطاقات البديلة في البلاد.

وذكرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن وزير الطاقة والنفط السوداني جادين علي عبيد التقى الاثنين وفدا من مستشاري شركة نيبون كيو التابعة لشركة ميتسوبيشي.

وأشارت إلى أن الشركة اليابانية شرعت في إنجاز الدراسات المسحية المتعلقة بإمكانية الاستثمار في قطاع الكهرباء بالسودان. لكن لم تذكر تفاصيل عن عدد المشاريع أو حجم التمويلات التي من المحتمل أن تضخها في هذا المجال.

وتتسلح الحكومة الانتقالية ببرنامج طموح للاستثمار في الطاقة البديلة، التي تعد من أهم القطاعات المستقبلية الواعدة في البلاد، بهدف تقليص النفقات لتشغيل محطات توليد الكهرباء، خاصة في ظل الأزمة المالية التي ضاعفت حدتها الأزمة الصحية.

وأعلنت وزارة الطاقة والتعدين منتصف العام الماضي أنها وضعت خطة طموحة تستهدف زيادة تغطية الكهرباء من المصادر النظيفة لرفعها من 32 في المئة حاليا إلى مئة في المئة بنهاية 2035.

وتستهدف الخرطوم إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بنحو 4500 ميغاواط منها 2500 ميغاواط من شمال أم درمان إلى وادي حلفا و1500 ميغاواط بالبحر الأحمر و500 ميغاواط في كردفان ودارفور.

أما بالنسبة إلى طاقة الرياح فتريد إنتاج كمية كهرباء تصل إلى ثلاثة آلاف ميغاواط، نصفها سيتم إنتاجه من المنطقة الشمالية وألف ميغاواط في البحر الأحمر و500 ميغاواط في كردفان ودارفور.

ويحتاج البرنامج إلى ملايين الدولارات كاستثمارات من القطاع الخاص لإطلاق حزمة من المشاريع المزمعة، إلى جانب رصد تمويل حكومي لمساعدة الأقاليم على تنفيذ هذا البرنامج.

ولا يزال السودان من بين البلدان المتأخرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا المجال، وقد كان لسياسة نظام الرئيس المخلوع عمر البشير الأثر الكبير في عدم تركيز مشاريع بيئية تساهم في خفض الإنفاق السنوي.

وانضمت شركة هاليبرتون الأميركية في شهر يوليو الماضي إلى ورشة إصلاح قطاع الطاقة السوداني، حيث أعلنت عن رغبتها في الاستثمار بالبلاد.

وتعتبر هاليبرتون من الشركات متعددة الجنسيات، وهي إحدى أكبر الشركات العاملة في مجال خدمات حقول النفط في العالم، ولديها عمليات في أكثر من 70 دولة في العالم.

نيبون كيو شرعت في إنجاز الدراسات المسحية المتعلقة بالاستثمار في الكهرباء

وجاء هذا الإعلان بعد أن ظهرت منذ مطلع 2021 بوادر من قبل عمالقة الطاقة للدخول إلى السوق السودانية رغم أن بيئة الأعمال في البلد لا تزال تتسم بالتذبذب، وهو ما تحاول الحكومة جعله محفزا لجذب رؤوس أموال أجنبية إلى كافة القطاعات.

وكان وزير الاستثمار الهادي إبراهيم قد أكد في مارس الماضي أن شركة لافنو فو الهندية المتخصصة في الطاقة الشمسية وحلول الكهرباء تعتزم إطلاق مشروع بالشراكة مع مجموعة تالين العالمية بقيمة 200 مليون دولار.

ووقعت الحكومة في أكتوبر العام الماضي مذكرة تفاهم مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية هي الأولى من نوعها منذ ثلاثة عقود من الزمن بهدف زيادة توليد الكهرباء بما يصل إلى 470 ميغاواط.

وقالت جنرال إلكتريك آنذاك إنها تعتزم إمداد نحو 600 ألف أسرة بالكهرباء عبر توربينات متحركة يمكن تركيبها في غضون أشهر، وإعادة تأهيل ثلاث محطات كهرباء موجودة بالفعل.

وأكدت أنها تستكشف سبل التعاون في المزيد من مشاريع الكهرباء وكذلك مشاريع الصحة، بما في ذلك تحديث البنية التحتية للطب الإشعاعي وطب القلب والأورام والرعاية الصحية في المناطق الريفية.

المطاعم التقليدية تقاوم التوسع المتسارع لتطبيقات توصيل الوجبات

رجح المختصون أن تشهد المنافسة بين المطاعم التقليدية وتطبيقات توصيل الوجبات منعطفا أكثر حدة خلال الفترة المقبلة في ظل الضغوط المسلطة على أصحاب المطاعم من أجل إنقاذ أعمالهم ومقاومة التوسع السريع للمنصات الرقمية.

نيويورك (الولايات المتحدة) – يبدي أصحاب المطاعم وعدد من السياسيين في الولايات المتحدة امتعاضا متزايدا من منصات توصيل الوجبات التي كانت ضرورية خلال تفشي الجائحة، ويتهمونها بالتطفل على القطاع ولذلك سعوا لتنظيم عملها أو حتى الاستغناء عنها.

وساهمت هذه المنصات في طرد شبح الإفلاس عن المطاعم في زمن كورونا بسبب الحجر الصحي، لكنها باتت اليوم تشكل عبئا ثقيلا بسبب العمولة التي تحصل عليها.

وبلغ عدد الطلبات التي سجلتها منصة "دورداش" خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021 أكثر من مليار، ومعظمها في الولايات المتحدة حيث تحتل هذه الشركة صدارة السوق، فمنظومة قطاع المطاعم دخلت منذ عامين حقبة جديدة.

خدمة غير مكلفة

لكن مؤسس سلسلة مطاعم بيتزا موتورينو التي نشأت في نيويورك ماثيو بالومبينو رأى أن "ثمة وهما كبيرا" وراء هذه الطفرة. وقال "عندما نتلقى ثلاثين أو أربعين طلبا في اليوم نشعر بالسعادة، لكن المشكلة هي أن ذلك لا يترجم إلى أرباح".

ويعود ذلك إلى العمولات التي تتقاضاها شركات التوصيل من المطاعم، وقد تصل نسبتها إلى 30 في المئة.

وشدد عضو المجلس البلدي لنيويورك فرانسيسكو مويا في يوليو الماضي على ضرورة عدم "دفع المؤسسات الصغيرة إلى قبول هذه الرسوم لكي تحافظ على استمراريتها وقدرتها التنافسية".

وحدد نص القانون الذي أعدّه وأقرّ نهائياً نسبة العمولة بنحو 15 في المئة في نيويورك والمنطقة المحيطة بها.

ولجأت الشركات العملاقة في قطاع التوصيل إلى القضاء في سبتمبر الفائت لإلغاء هذا التدبير، في نيويورك كما في سان فرانسيسكو التي اتخذت هذا القرار في يونيو الماضي.

واعتبر محللو بنك أوف أميركا في منتصف سبتمبر المنقضي أن دورداش تستند إلى "حجج قانونية قوية".

ومن أبرز ما تركّز عليه كل من دورداش وغرابهاب" وأوبر ايتس في هذا الإطار هو أن السقف المحدد غير دستوري إذ ينسف اتفاقات مع المطاعم جرى التفاوض عليها بحرية.

ولاحظ بالومبينو أن "المشكلة تتمثل في أن حضور هذه المنصات أصبح راسخا إلى درجة أن العودة إلى الوراء لم تعد ممكنة". وأضاف "إذا لم تكن تستخدم منصة سيملس- أحد أكثر المواقع استخداماً في مدينة نيويورك- فأنت لم تعد موجوداً".

وتسلّط المنصات الضوء على استثماراتها التكنولوجية التي مكّنت الملايين من الزبائن الذين لم يسبق لهم إطلاقا أن طلبوا وجبات عبر الإنترنت من أن يفعلوا ذلك خلال مرحلة جائحة كورونا.

وأكدت دورداش من جهة أخرى أنها توفّر أصلا صيغة عمولة بنسبة 15 في المئة. لكن المطعم الذي يقوم بعمل جيد لا يمكن أن يأمل سوى في هامش يتراوح بين 15 و20 في المئة، بحسب بالومبينو الذي رأى أن شركات التوصيل صارت "تستحوذ على كل الأرباح في نهاية المطاف".

وتشير تقديرات دورداش أن المطاعم التي استخدمت منصتها خلال الجائحة بلغ معدّل استمراريتها ثمانية أضعاف معدّل القطاع عموماً.

وتم التنبيه على المنصات أمام القضاء إلى أن خفض سقف العمولة سيدفعها إلى فرض المزيد من الرسوم على المستهلكين الذين لا يدفعون في الوقت الراهن سوى رسوم متواضعة على كل عملية تسليم.

أما المدير العام لشركة التسويق زيرو ستور فرونت، مسؤول الابتكار السابق في غرابهاب كولين والاس، فلاحظ "أن الجهة "التي تقدّم التنازلات" بشأن توزيع التكاليف في المنظومة الحالية لعمل المطاعم هي تلك التي "تتمتع بأقل قدر من السلطة، أي من دون شك المطاعم".

وتحاول بعض المطاعم ببساطة الالتفاف على تطبيقات التوصيل القوية من خلال إنشاء تطبيقات خاصة بها. واقترحت شركة تشاوناو الناشئة على المطاعم فكرة إطلاق تطبيقها الخاص لتلقي الطلبات، والتي ستغنيها كلياً عن دفع عمولات.

> **منصات التوصيل باتت تشكل عبئا ثقيلا بسبب العمولة التي تحصل عليها وتصل نسبتها إلى 30 في المئة**

واعتبر والاس أن "الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا الوضع هي التكنولوجيا، أي استخدام الهندسة نفسها والابتكار نفسه" الذي مكّن المنصات الكبرى من ترسيخ حضورها.

وذهب جون سيويل من إيوا إلى أبعد من ذلك، إذ أنشأ بواسطة شركته "لوكو" منصات تعاونية تجمع العشرات من تكتلات المطاعم ويديرها أصحاب المطاعم أنفسهم.

وأشار إلى أن المطاعم تتولى بنفسها تحديد المبلغ المالي للعمولة التي تمثّل غالبا تكاليف تشغيل المنصة، وتبلغ نحو نصف ما تفرضه شركات التوصيل العملاقة.

ويتيح ذلك للمطاعم أن تحتفظ أيضا ببياناتها، في حين أن المنصات الكبرى تستفيد منها ماليا دون أن تتقاسم مع المطاعم الأرباح التي تحققها. ولقائمة الزبائن قيمة، شأنها في ذلك شأن قائمة الأطعمة المفضلة لديهم.

ويعترف سيويل بأن هذا الحل –الذي اعتمد حتى الآن في ريتشموند بفرجينيا ولاس فيغاس وأوماها– صعب التنفيذ؛ ذلك أنه "من الصعب جعل الناس يعملون بشكل جماعي". وأضاف "لكن في رأيي هذا هو الحل الوحيد".

وساهمت الجائحة في ظهور مطاعم الشبح أو (دارك كيتشن) في الولايات المتحدة، وهي مطاعم غير موجودة في الواقع، إذ لا تقوم سوى بتحضير أطباق توصلها إلى الزبائن.

ويتساءل العاملون في قطاع المطاعم عما إذا كان الزبائن سيعودون للجلوس إلى طاولات مطاعمهم أم أنهم سيستمرّون في طلب الوجبات وهم قابعون في المنازل.

وإزاء هذه الوضعية حذرت جمعية ريستورانت أوبورتونيتيز سنتر يونايتد، التي توفّر الدعم للعاملين في المطاعم، من تدهور ظروف العمل بسبب ازدهار المطابخ الخفيّة الأكثر مرونة من المطاعم التقليدية.